

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة العشرين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف

يوم الخميس ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٦، الساعة ١٥/١٥

الرئيس: السيد دورو - رومولوس (رومانيا)

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٠٢٠ لمؤتمر نزع السلاح.

سيواصل المؤتمر مناقشته التفصيلية لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ووفقاً للجدول الزمني للجلسات، سيخصص بعد ظهر هذا اليوم للنظر بصورة رئيسية في أي مواضيع وثيقة الصلة بهذه المعاهدة، والوفود مدعوة كذلك، كالمعتاد، إلى الإدلاء ببيانات عامة بشأن المعاهدة، إذا رغبت في ذلك.

ولدي في قائمة المتكلمين الرسمية الآن وفد مصر. وأعطى الكلمة للسيد سامح شكري.

السيد سامح شكري (مصر) (الكلمة بالعربية): شكراً سيدي الرئيس، أتوجه لكم بالتهنئة بمناسبة توليكم رئاسة المؤتمر في هذه المرحلة الدقيقة والحامة من أعمالنا كما أشكركم على الجهود التي تبذلونها مع باقي رؤساء المؤتمر للعام الحالي للدفع بأعمال المؤتمر في إطار أجندته المتفق عليها.

إن القضية التي نحن بصدها خلال هذه الجلسات إنما تعد من العناصر الرئيسية في سبيل المساعي العالمية للقضاء على مخاطر الأسلحة النووية والتخلص منها ولاكتمال منظومة عدم انتشار الأسلحة النووية، كما أنها تعد القضية الأكثر إلحاحاً في إطار عمل المؤتمر حيث تشملها ولاية المؤتمر وصلاحياته باتفاق جميع الأعضاء. إن قدرة المؤتمر على التصدي لهذا الموضوع الهام إنما أصبح البرهان على مدى إمكانية خروج المؤتمر من الجمود الذي شاب أعماله خلال الفترة الأخيرة، ومما لا شك فيه أن ذلك لن يتحقق إلا إذا ما توفرت الإرادة السياسية الخالصة من قبل كافة أعضاء المؤتمر.

في هذا الصدد، فإننا نقدر المبادرة التي طرحها الوفد الأمريكي في جلسة صباح اليوم والتي سننظر في تفاصيلها بكل دقة في القاهرة، وقد يشكل المشروع الذي تم توزيعه اليوم نقطة البداية للمفاوضات في المؤتمر على أن تتقدم كافة الوفود بمقترحاتها في هذا الصدد وبما يأخذ مصالح كافة الأطراف في الاعتبار.

ومن جانبنا فإننا نرى إن ثمة أسس ينبغي مراعاتها عند تناول موضوع صياغة اتفاقية لحظر إنتاج المواد الانشطارية وذلك على النحو التالي:

أولاً، إن نزع السلاح النووي يجب أن يستمر على قمة أولويات مؤتمر نزع السلاح وفقاً للأولوية القصوى التي خصصت له في المستند النهائي للدورة الأولى للجمعية العامة المخصصة لنزع السلاح SSOD-1. ويجب أن تفي الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح بالمسؤولية التي حددها المجتمع الدولي لمواصلة الجهود الهادفة إلى نزع السلاح النووي الكامل والشامل.

ثانياً، لقد كانت مصر تؤيد على الدوام بدء التفاوض حول معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية كخطوة أولى ضمن برنامج مرحلي لنزع السلاح النووي، انطلاقاً من تأييد مصر الراسخ والمستمر لقضية نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي على المستوى العالمي. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، فقد ساهمت مصر في العديد من المبادرات التي قدمتها مجموعة ال ٢١ لإنشاء لجنة خاصة لنزع السلاح النووي كان من بينها برنامج عمل لإزالة الأسلحة النووية الذي يتضمنه المستند CD/1419 والذي تم تقديمه إلى مؤتمر نزع السلاح يوم ٨ آب/أغسطس ١٩٩٦ بالنيابة عن ٢٨ دولة من أعضاء مجموعة ال ٢١ بالمؤتمر.

ثالثاً، قدم وفد مصر مشروعاً لولاية لجنة نزع السلاح النووي جاء في المستند CD/1453 بتاريخ الأول من نيسان/أبريل ١٩٩٧. ويأخذ مشروع الولاية بعين الاعتبار المشاغل المختلفة للدول حيث يدعو إلى التفاوض حول برنامج مرحلي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية حتى تتوصل إلى عالم حال من تلك الأسلحة. وكخطوة نحو تحقيق هذا الهدف ينص مشروع الولاية على التفاوض حول معاهدة شاملة لحظر إنتاج المواد الانشطارية تنفيذاً للفقرة الرابعة تحت الفصل الخاص بترع السلاح النووي في قرار المبادئ والأهداف لمؤتمر مراجعة وتمديد معاهدة منع الانتشار النووي لعام ١٩٩٥.

رابعاً، وبالرغم من ذلك وفي إطار روح التوافق والنوايا الحسنة انضم وفد مصر إلى توافق الآراء الذي سمح باعتماد قرار إنشاء لجنة خاصة عام ١٩٩٨ تحت البند الأول من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح والمعنون "وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي" لبدء التفاوض حول معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف، وقابلة للتحقق لحظر إنتاج المواد الانشطارية التي يمكن استخدامها في إنتاج الأسلحة النووية والمكونات التفجيرية الأخرى، وذلك على أساس تقرير السفير "جيرالد شانون" والولاية التي يتضمنها المستند CD/1299.

خامساً، في الوقت الذي نؤيد فيه تحقيق الهدف المزدوج من حظر إنتاج المواد الانشطارية وهو تحديداً نزع السلاح النووي ومنع الانتشار النووي، فإننا نؤكد على أن هذا الحظر لن يكون فعالاً إذا تم تطبيقه على الإنتاج المستقبلي فقط، حيث يلزم أن يشمل نطاق الحظر أيضاً المواد الانشطارية التي تم إنتاجها بالفعل والتي تشكل "المخزون" من تلك المواد. إن اقتصر الحظر على الإنتاج المستقبلي فقط يعد إجراءً محدوداً لمنع الانتشار ولا يمثل قيمة حقيقية من منظور نزع السلاح النووي.

سادساً، إن موقف مصر إزاء هذا الموضوع منعكس في تقرير السفير شانون المنسق الخاص لمؤتمر نزع السلاح عام ١٩٩٥ حول موضوع حظر المواد الانشطارية والذي أشار في تقريره وأقتبس "هناك وفود ترى أن الولاية يجب أن تسمح ليس فقط بتناول الإنتاج المستقبلي ولكن أيضاً ما تم إنتاجه في الماضي"، نهاية الاقتباس. لذلك فإن إصرار بعض الدول على استثناء المخزون من نطاق معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لا يتفق مع نص وروح معاهدة منع الانتشار النووي، كما أنه لا يعكس رغبة الغالبية العظمى من الدول في تحقيق نزع السلاح النووي الكامل في أقرب وقت.

سابعاً، تشكل مسألة التحقق من التزام جميع الأطراف المعنية بوقف إنتاج المواد الانشطارية ركناً أساسياً لفعالية ومصداقية الحظر على إنتاج تلك المواد، فمن الضرورة مراعاة أهمية أن تكون أية إجراءات للتحقق صارمة على نحو يكفل احترامها بشكل قاطع الأمر الذي يستوجب بدوره إجراء حظر كامل وشامل لمخزون المواد الانشطارية الموجود في حيازة جميع الدول بدون استثناء بما في ذلك الدول النووية وكذلك الدول غير الأطراف بمعاهدة منع الانتشار النووي، حتى يتسنى إخضاع المخزون لرقابة وسيطرة دولية فعاليتين وحتى يمكن التحقق مما إذا استجد أي إنتاج جديد من تلك المواد مقارنة بما سبق إنتاجه. وبالتالي فهناك ضرورة أن يكون الحظر على إنتاج المواد الانشطارية والتحقق عالمياً في نطاقه حتى يكتب له النجاح.

الخلاصة، إننا نطالب مؤتمر نزع السلاح بالموافقة على بدء التفاوض حول معاهدة عالمية غير تمييزية متعددة الأطراف يمكن التحقق منها دولياً وبصورة فعالة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة

النووية أو وسائل التفجير النووي الأخرى مع مراعاة أهداف كل من نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي وفقاً لما ورد في بيان المنسق الخاص شانون والولاية المذكورة فيه والتي تمت الموافقة عليه في مؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار عام ١٩٩٥ والتأكيد عليها في مؤتمر مراجعة عام ٢٠٠٠. وشكراً للسيد الرئيس.

الرئيس (الكلمة بالإنكليزية): أشكر ممثل مصر على بيانه. وبذلك تنتهي قائمة المتكلمين لهذا اليوم. هل يود أي وفد آخر أخذ الكلمة الآن؟ لا يبدو ذلك.

أود أن أعلن بعض الأمور. سيعقد المؤتمر جلستين عامتين غداً في الساعة ١٠/٠٠ صباحاً والساعة ١٥/٠٠، كما هو معلن. ووفقاً للجدول الزمني للجلسات، ستخصص الجلسة الصباحية لمسألة الامتثال، وجلسة بعد الظهر لمسألة التحقق. وستعقب الجلستين جلستان عامتان غير رسميتين.

ولم أتلق حتى الآن أي إشارة من منسقي المجموعات الإقليمية تفيد بوجود حاجة إلى إجراء مشاورات رئاسية، ولذا فلن أدعو إلى عقد مشاورات ما لم أتلق توجيهاً أو طلباً في هذا الشأن.

ونظراً لعدم وجود متكلمين آخرين للجلسة العامة، اليوم، فسأعلن رفع الجلسة وأدعو إلى عقد جلسة عامة غير رسمية بشأن أي موضوع وثيق الصلة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية بعد عشر دقائق تقريباً. وستكون الجلسة غير الرسمية مفتوحة، كالمعتاد، لأعضاء المؤتمر، والدول الحاضرة بصفة مراقب، بالإضافة إلى الخبراء من أعضاء الوفود.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/٣٠

— — — — —